

اجتماع حكومي لإعادة تقدير استثمارات الاتحاد الرياضي بشكل عادل ومتكافئ عرنوس: تحقيق التوازن في العقود الاستثمارية للاتحاد والأندية للحفاظ على حقوق الدولة وتأمين مردود للمنظمة الرياضية



الوطن

وأكد رئيس مجلس الوزراء حسين عرنوس، خلال ترؤسه أمس اجتماعاً للجنة المكلفة إعادة تقدير بدلات الاستثمار السنوية للعقارات المملوكة للاتحاد الرياضي العام وفروعه والأندية الرياضية في المحافظات، أهمية تأمين الظروف المناسبة والموضوعية للبيئة الاستثمارية في هذا القطاع الحيوي والمهم والحفاظ على حقوق جميع الأطراف بما يحقق الصلحة العامة ويسهم في تعزيز بيئة العمل الرياضي وتوفير مقوماته ومستلزمات تطويره.

واعتبر عرنوس أن تحقيق التوازن في العقود الاستثمارية للاتحاد الرياضي والأندية عامل مهم وأحد الركائز الرئيسية في الحفاظ على حقوق الدولة وتأمين مردود للمنظمة الرياضية يساعدها في توفير المتطلبات المالية والمادية واحتياجات مختلف الألعاب والأنشطة الرياضية والرياضيين واستدامة المشاركات الوطنية في البطولات والفعاليات الخارجية الإقليمية والدولية، مشيراً في الوقت نفسه إلى الحرص على حقوق المستثمرين وضمان استمرار استثماراتهم، بما يعزز البيئة الاستثمارية في هذا القطاع ويحافظ على فرص

العمل التي توفرها حالياً. واستعرض المجتمعون الإجراءات والخطوات المتخذة والآلية التنفيذية التي تم على أساسها إعادة تقدير بدلات الاستثمار للعقارات المملوكة للاتحاد الرياضي والأندية، وإجراءات تحصيل بدلات النمو الذي يضمن عدالة واستدامة الاستثمار للأموال العائدة للاتحاد الرياضي العام والأندية، حيث تم تأكيد اتخاذ كل ما يلزم من إجراءات وفق القوانين والأنظمة النافذة للحفاظ على حقوق الدولة والمستثمرين في أن معاً، وتوفير أفضل الظروف للبيئة الاستثمارية في هذا القطاع.

كما تم التأكيد على توظيف العائدات المحققة في عملية تطوير واقع الرياضة، ومواصلة التعاطي بإيجابية مع الجهات المستمرة بشكل عادل ومتكافئ. حضر الاجتماع وزير العدل القاضي أحمد السيد، الأمين العام لرئاسة مجلس الوزراء الدكتور قيس محمد خضر، ورئيس مجلس الدولة عبد الناصر الضللي، ورئيس الاتحاد الرياضي العام فراس معلا، ومعاون الأمين العام لرئاسة مجلس الوزراء للشؤون القانونية الدكتور محمود صالح، وعدد من الخبراء والمعينين في وزارة العدل ومجلس الدولة.

صناعي يهرب نحاس في براد أدوية!!

عضو غرفة صناعة لـ«الوطن»: يتم تهريب مواد مسموح استيرادها تهرباً من المنصة



عبد الهادي شياط

وبعيداً عن كل هذه التفاصيل والحيثيات سأنت «الوطن» أحد أعضاء غرفة صناعة دمشق عن سبب تهريب هذه الكمية من النحاس رغم السماح باستيرادها وفق ما أكد مصدر في المديرية العامة للجمارك وعضو غرفة الصناعة، الذي قدر أن السبب الأساس وراء اللجوء للتهريب هو الهروب من مسألة التمويل عبر المنصة، حيث تحتاج عملية التمويل عبر المنصة لتكاليف الاستيراد إلى أكثر من 30 بالمئة وتصل في بعض الحالات لحدود 50 بالمئة، وخاصة في الحالات التي يلجأ فيها المستورد لطلب التمويل من شخص آخر مقابل عمولة يتفق عليها، ما يدفع العديد من الصناعيين والتجار للذهاب إلى مثل هذا الخيار، إما لعدم توافر التمويل الكافي وإما لعدم تعطيل رأس المال لفترة طويلة، وبالتالي خسارة دوران رأس المال بسبب تأخر التمويل من خلال المنصة لأشهر وخسارة جزء من القيمة الفعلية لرأس المال بفعل حالات التضخم التي تحدث على سعر الصرف.

وأشار المصدر إلى أنه وفي الاعترافات الأولية بالحقيق مع السائق أوضح أنه المسؤول عن تهريب المادة مقابل أجر مالي عرضه عليه صاحب مادة النحاس وهو صناعي وتاجر بدمشق، وأن الهدف من مادة النحاس هو استخدامها لتصنيع معدات القهوة والأراكيل وغيرها، مشيراً إلى أن الشركة الناقلة (مالكة البراد) تعمل حالياً بالبدلية للصالحية على القضية.

كشف مصدر في الجمارك العامة لـ«الوطن» عن ضبط كميات كبيرة مهربة من مادة النحاس، يقدر وزنها بحدود 5 أطنان من النحاس وضبطت في أحد البرادات القادمة من بيروت إلى دمشق، محملاً بالأدوية. وأفاد المصدر بأن الناقلة استغل نقل هذه الأدوية وقام بتصميم (مخبر) سري في مقدمة جسم البراد على عمق نحو متر وارتفاع البراد، حيث تم تخيئة مادة النحاس المهربة بداخله، إضافة إلى بعض الإبر ومواد التجميل المهربة.

مبادرة فتح حسابات مصرفية في المنازل.. تفتح الأعين على خطوات أخرى فضلية لـ«الوطن»: مبادرة تحترم المواطن ويمكن تعميمها.. وفكرة مطروحة لإحداث مصارف متنقلة



جلنار العلي

في تصريح لـ«الوطن» أن هذه الفكرة مطروحة في السابق، ليس على مستوى فتح الحسابات فقط، وإنما لاحقاً لفتح مستحقات أصحاب هذه الحسابات أيضاً، وخاصة في الأرياف حيث يقرب المصرف عن طريق سيارة متنقلة من الناس كي يسهل أمورهم، معتبراً أن هذه الفكرة ستصبح ضرورية خلال الأسابيع القادمة مع اقتراب انتهاء مهلة الأشهر الثلاثة التي حددها مصرف سورية المركزي أمام المواطنين لفتح حسابات مصرفية تحتية، ذلك وتسهيل دفع محتوى هذه الحسابات إلى أصحابها عند بدء عملية توزيع الدعم النقدي للمواطنين.

في سياق متصل، أشار فضلية إلى أن التشريعات والسياسات التي تتيح فتح الحسابات في الأرياف، وخاصة في المناطق البعيدة عن مراكز المدن أو فروع المصارف، ليكون وجود المصارف المتنقلة محدد بعدد ساعات معينة في كل منطقة، مؤكداً أن تطبيق هذه العملية ليس صعباً أو معقداً، لكنه يحتاج إلى الكثير من التجهيزات والبنية التحتية، وهو مكلف ومربك وخاصة إن تم تطبيقها على نطاق واسع وعلى مستوى كل المصارف. وأضاف: «على مستوى محافظة دمشق، فإنها مجهزة نسبياً بالصرافات لكنها قليلة من حيث العدد، وجزء كبير منها معطل منذ بداية الحرب، كالصرافات الموجودة على سور كلية الهندسة

المدينة في منطقة البرامكة مثلاً، فيمكن أن يتم فتح تلك الصرافات وإصلاحها ووضعها على تلك العريات، لتصل إلى الزبائن أيضاً وجدوا، كما يمكن تخفيف الأعباء على أبناء المدن نفسها من خلال زيادة فعالية خدمة الصرافات العاملة من خلال تركيب تقنيات وبيطرات على كل غرفة صراف لتعمل هذه الصرافات على مدار الساعة، وأن يتم تغذيتها بالنقد أكثر من مرتين يومياً، وعلى مستوى الأرياف البعيدة الخالية من الصرافات المثابتة، أكدت فضلية ضرورة توزيع الصرافات المتنقلة عليها كخطوة جيدة وفعالة تزيد خدمات ونشاط العمل المصرفي، معتبراً أن هذه الخطوة تحتاج إلى طرح عدة تساؤلات قبل البدء بها، من قبيل: هل يوجد عدد صرافات كاف للقيام بها؟ وما أوقات عمل السيارات والشاحنات الصغيرة التي تحمل الصرافات؟ وهل لتلك المصارف القدرة الفنية والمالية كي تنجز مثل هذه الخدمات بسرعة؟ وهل هناك تجاوب سريع من إدارات المصارف بفتح هذه الخطوة؟ لافتاً إلى أهمية أن يقدم مصرف القطاع الخاص بهذه العملية، إما من خلال التشارك بين بعضها البعض أو التشارك مع المصارف العامة، حيث يمكن تقديم هذه الخدمة بشكل مشترك، أو أن يقوم كل مصرف بتغطية منطقة معينة لتلبيد زبائن المصارف الأخرى الموجودين في هذه المنطقة.

مباحثات سورية سودانية لتطوير آليات التعاون التجاري للحام لـ«الوطن»: بهدف إيجاد قنوات جديدة لتطوير العمل وزيادة حجم التبادل التجاري

إرمز محفوظ

بحث رئيس اتحاد غرف التجارة السورية أبو الهدي اللحام أمس مع القائم بأمور سفارة جمهورية السودان في سورية الدكتور أحمد إبراهيم حسن آليات تطوير وتعزيز علاقات التعاون التجاري بين البلدين. وافتتحت اللقاء الذي عقد في مبنى اتحاد غرف التجارة السورية في عمق العلاقات بين سورية والسودان وممتانتها وأهمية تطويرها في كل المجالات، وخاصة في المجال التجاري، وضرورة تبادل الزيارات بين رجال الأعمال في البلدين والتعرف على أهم السلع والبضائع التي من الممكن تبادلها بين الجانبين، إضافة إلى بحث تدابير كل الصعوبات التي تعيق عمليات الشحن. وفي جانبه استعرض القائم بالأعمال الفرص الاستثمارية الموجودة في بلاده وخاصة مع وجود تنوع بالزراعات والثروة الحيوانية، لافتاً إلى ضرورة تعزيز التعاون التجاري بين البلدين في مختلف المجالات، وتفعيل الاتفاقيات الموقعة بين الجانبين وتطويرها بما يعود بالنفع على البلدين والشعبين الشقيقين. وأوضح القائم بأمور السفارة السورية في عمق العلاقات بين سورية والسودان وممتانتها وأهمية تطويرها في كل المجالات، وخاصة في المجال التجاري، وضرورة تبادل الزيارات بين رجال الأعمال في البلدين والتعرف على أهم السلع والبضائع التي من الممكن تبادلها بين الجانبين، إضافة إلى بحث تدابير كل الصعوبات التي تعيق عمليات الشحن. وفي جانبه استعرض القائم بالأعمال الفرص الاستثمارية الموجودة في بلاده وخاصة مع وجود تنوع بالزراعات والثروة الحيوانية، لافتاً إلى ضرورة تعزيز التعاون التجاري بين البلدين في مختلف المجالات، وتفعيل الاتفاقيات الموقعة بين الجانبين وتطويرها بما يعود بالنفع على البلدين والشعبين الشقيقين. وأضاف القائم بأمور السفارة السورية في عمق العلاقات بين سورية والسودان وممتانتها وأهمية تطويرها في كل المجالات، وخاصة في المجال التجاري، وضرورة تبادل الزيارات بين رجال الأعمال في البلدين والتعرف على أهم السلع والبضائع التي من الممكن تبادلها بين الجانبين، إضافة إلى بحث تدابير كل الصعوبات التي تعيق عمليات الشحن. وفي جانبه استعرض القائم بالأعمال الفرص الاستثمارية الموجودة في بلاده وخاصة مع وجود تنوع بالزراعات والثروة الحيوانية، لافتاً إلى ضرورة تعزيز التعاون التجاري بين البلدين في مختلف المجالات، وتفعيل الاتفاقيات الموقعة بين الجانبين وتطويرها بما يعود بالنفع على البلدين والشعبين الشقيقين.



الوطن

أصدر مصرف سورية المركزي أمس تعميماً وجه من خلاله المصارف العاملة كافة بتحديد الحد الأقصى للمبالغ التي يتم تحميلها للمعامل عند فتح الحساب المصرفي بمبلغ عشرة آلاف ليرة سورية فقط، بحيث تغطي قيمة الرسوم والطوابع والتكاليف المباشرة التي يتحملها المصرف بعبء عن المبلغ المتوجب إيداعه كرسيد في الحساب والمحدد بعشرة آلاف ليرة. كما حدد المركزي الحد أقصى لتكلفة البطاقة المصرفية التي يتم تحميلها للعميل بمبلغ 25 ألف ليرة. وأوضح المركزي في بيان له عبر حساباته الرسمية على وسائل التواصل الاجتماعي أن هذا التعميم يأتي بناءً على المناقشات التي تمت من قبل مفوضية الحكومة لدى المصارف، والتي أظهرت وجود تباين في التكاليف التي يتم فرضها على المتعاملين عند فتح الحساب المصرفي إضافة إلى وجود مغالاة في فرض التكاليف من قبل بعض المصارف.

وكان المركزي وانطلاقاً من التوجه الحكومي لتحويل الدعم السلمي إلى دعم نقدي، والذي يتطلب من جميع حاملي بطاقة الدعم فتح حسابات مصرفية إذا لم يكن لديهم أي حساب مصرفي حتى الآن (لدى أي من المصارف العامة أو الخاصة)، قد أصدر تعميماً اليوم يلزم جميع المصارف العاملة بمجموعة من الضوابط الخاصة التي من شأنها تسهيل الإجراءات الخاصة بفتح الحسابات المصرفية لإخوة مساء والدوام المستمر يوم السبت، بهدف

وتم التأكيد على الالتزام بالوفائق المطلوبة وفق التعليمات النافذة والمتصلة بالهوية الشخصية فقط للمتعامل طالب فتح الحساب. وحول الاستفسارات المتعلقة بمدى إمكانية فتح حسابات مصرفية بموجب الوكالات، ومن دون الإخلال بالضوابط الخاصة بالحسابات الإلكترونية (الحسابات بإجراءات مبسطة) بين المصرف المركزي من قبل الموكل من دون حضور الشخص صاحب الحساب ولو مرة واحدة فقط، للتعرف عليه وحفظ التوقيع الخاص به، مع التأكيد أنه بإمكان المواطن الولوج إلى الموقع الإلكتروني للمصرف وإجراء الخطوات المطلوبة لفتح الحساب ومن ثم مراجعة فرع المصرف المعني للتوقيع فقط وسداد المبلغ المترتب من رسوم وطوابع مع رسيد فتح الحساب، واستلام ما يتعلق بالخدمات المرققة بالحساب من قبل رغب، بحيث يصعب هذا الحساب متاحاً لإنجاز كل العمليات المطلوبة من قبل العميل.

كما قام المركزي في وقت سابق وبعد أن تبين وجود لغط في التعليمات لدى بعض فروع المصارف العاملة بخصوص الوتائيق المطلوبة لفتح الحساب، لجهة مطالبة المواطنين بإبراز بطاقة الدعم الحكومي عند طلب فتح الحساب المصرفي فقد تم توجيه المصارف المعنية بعدم طلب إبراز بطاقة الدعم من أي مواطن، حيث إن عملية فتح الحساب المصرفي متاحة لكل المواطنين بغض النظر إن كان حامل بطاقة دعم أم لا